المحور السابع: التكتلات الاقتصادية

أولا:مفهوم التكتلات الاقتصادية

قبل التطرق إلى مفهوم التكتل الإقتصادي يحسن بنا إيضاح بعض النقاط المهمة، خاصّة فيها يتعلق بالخلط الحاصل في مفاهيم كل من التكتل الإقتصادي، التّعاون الإقتصادي وكذا التكامل الإقتصادي .

1. تعريف التعاون الاقتصادي:

- يعرف التعاون الاقتصادي على أنه إزالة بعض العقبات في العلاقات الاقتصادية الدولية والاتفاقيات التجارية وإجراء التنسيق بين الدول في مجالات التنمية المختلفة والاستثمار في المشروعات المشتركة[1].وذلك بهدف تحقيق منفعة مشتركة ولمدة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل.[2]

ومن أبرز سمات علاقات التّعاون الإقتصادي أن البلدان المتعاونة تحتفظ بخصائصها المميزة لها، وهذه العمليات تشير إلى مجموعة الإجراءات والإتفاقات والأنظمة والقوانين التّي تطبقها الدول فيما بينها، سواء بقصد تسهيل انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج الأخرى، على أساس أفضلية المعاملة، أو بقصد تنظيم نشاطاتها الإقتصادية وتنسيقها لتأمين أفضل استثمار ممكن لمواردها وطاقتها.[3]

إنطلاقا مما سبق يمكن تعريف التعاون الاقتصادي على أنه: تخفيف أثر العقبات الموجودة في العلاقات الاقتصادية الدولية والتقليل منها،حيث يحتفظ كل بلد طرف فيه على حريته واستقلاليته في اختيارسياساته الاقتصادية الوطنية، وتكتفي الدول في علاقاتها في مجال التعاون الاقتصادي بالعمل المشترك لتحقيق الأهداف والمنافع المحددة المشتركة فيما بينها.

2. تعريف التكامل الاقتصادي

- **التكامل الاقتصادي** هو" :دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي.[4]وبمقتضاه يتم إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول المتكاملة والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وكذا العقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الأموال وانتقال العمالة بين الدول الأعضاء مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق تجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح في الأخير كلا واحد".[5]

وبالتالي يمكن القول أن التكامل الاقتصادي هو صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تشمل كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها، كما تتضمن

---

[1]-عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة – الو اقع و المستقبل في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية .القاهرة،2003 ، ص177.

[2]-زنودة منى، **الاقليمية والعولمة** ، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة علوم سياسية –تخصص نظم الحكم والادارة الاقليمية-،جامعة بسكرة، 2011 ، 2012،ص21.

[3]- بن ناصر محمد ، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي** ،مذكرة ماجستير" غير منشورة"، جامعة الجزائر،الجزائر، 2008/2007 ، ص3.

[4] - علي عبد الفتاح أبو شرار،.مرجع سايق ، ص409

[5] - سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية " التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"** ، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،مصر، 2005 ، ص27

التنسيق المستمر والمتصل بين مختلف سياستها الاقتصادية بهدف تحقيق تنمية شاملة تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة، وهذا من بين مجموعة من الدو افع التي على أساسها تقدم على إحداث تكامل اقتصادي فيما بينها . بذلك يكون التعاون قاعدة أو أساس التكامل و الخطوة الأولى المؤدية إليه، حيث انه في ظل التعاون تحتفظ الوحدات الاقتصادية المتعاونة بخصائصها المتميزة من دون أن ينشأ عنه مؤسسات جديدة . أما في ظل التكامل فتنشأ عنه مؤسسات جديدة مع وجود نية توسع العلاقات التعاونية إلى ابعد من النشاط المحدد في بادئ الأمر، و يمكن حصر أهم الاختلافات في:[1]

- التعاون ذو طابع مؤقت إلى أن تتحقق الأهداف المرجوة منه.
- يكوف التعاون في مجال محدد دون أن يتوسع إلى مجلات أخرى.

3. تعريف التكتل الاقتصادي

يمكن تعريف **التكتل الاقتصادي** الدولي على أنه درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا التي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية لتحقيق أكر عائد ممكن من التبادل فيما بينها ومن ثم لوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.[2]

ومن خلال هذا التعريف نستنتج أن التكتل الاقتصادي درجة من درجات من درجات التكامل الاقتصادي ، ومن شروطه التجانس الاقتصادي والجغرافي والتاريخي والثقافي والاجتماعي ، ويكون بين دول ذات مصالح اقتصادية مشتركة.

وبصفة عامة يمكن القول أن **التكتلات الاقتصادية** على انها شكل من أشكال التعاون الدولي تهدف لتكوين تحالف متجانس بين أعضاءه يعمل في مداه القريب على تنسيق وتوحيد سياساته المختلفة بما يحقق هيكل اقتصادي متكامل لأعضائه قائم على التشغيل الأمثل لموارده من خلال عملية تجميع الموارد والعوامل الإنتاجية المختلفة من مادية وبشرية مع إزالة كافة المعوقات التي تعوق حرية تبادل السلع والخدمات بين أعضاءه بالإضافة إلى حرية انتقال الأشخاص للإقامة والعمل وحرية انتقال رؤوس الأموال بين دول التكتل بينما في مداه البعيد يهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية للدول الأعضاء من ناحية والتعامل مع الدول الأخرى ككيان واحد من ناحية أخرى.

وما يمكن قوله عن التكتلات الاقتصادية بأنها هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية، ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل.

---

[1]-زنودة منى، **الاقليمية والعولمة** ، مرجع سابق، ص21.

[2] -بن عيشي بشير، **معوقات التكتل الاقتصادي العربي ومقوماته** ، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر ،8/ 9 ماي 2004 ، ص ص 1-2.

ثانيا : مراحل التكامل الاقتصادي أو أشكال التكتلات الاقتصادية

1. إتفاقية الترتيبات التجارية التفضيلية:

ويقصد بها النظام مجموعة الإجراءات التي تتخذها دول معينة للتخفيف من القيود المعرقلة لحركة و انسياب السلع فيما بينها، بمعنى تبادل المعاملة التفضيلية فيما بين تلك الدول فتعطى كل من هذه الدول الأطراف الأخرى مزايا جمركية إما في شكل تخفيض في التعريفة الجمركية أو تخفيف في القيود التجارية الأخرى، مثل: منطقة الكومنولث الذي اتفقت فيه مجموعة من الدول على أن يعطى البعض امتيازات جمركية متبادلة.[1] وأهم ما تتميز به هذه الاتفاقيات:

- تقتصر هذه المرحلة على تخفيض العوائق الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها كلية.
- تنصب هذه المعاملة التفضيلية على الشق السلعي للتجارة الإقليمية بين مجموعة الأعضاء في منطقة التفضيل ولا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة الإقليمية فيما بينها.
- تحتفظ الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجمروكي بحق صياغة وتحديد نمط سياستها القطرية في المجال الجمركي وغير الجمركي دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذا الخصوص.

ومن أشهر الأمثلة لمثل هذه الترتيبات هو ما قدمته المملكة المتحدة لأعضاء الكمنولث في عام 1932و الذي شمل مستعمراتها السابقة ،[2] وكذلك اتفاقية لومي المبرمة بين بلدان مجموعة إفريقيا، الكاريبي، الباسيفيكي والاتحاد الأوروبي، وقد وقع هذه الاتفاقية 46 دولة سنة 1975 ، وينص هذا الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية، أما المنتجات الز ا رعية فتخضع لشروط السياسة الزراعية المشتركة مع بعض الإعفاءات خارج المواسم الزراعية.[3]

2. منطقة التجارة الحرة :Free Trade Area(FTA):

وتعتبر ثاني دجات التكامل الاقتصادي ،وهي أبسط مراحل التكامل الاقتصادي ويتم فيها تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأطراف بإلغاء التعريفة الجمركية والقيود الكمية على تدفق السلع فيما بينها وفي نفس الوقت تحتفظ كل دولة عضوة بحقها في فرض ما تراه مناسبا من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة الحرة وأبرز صور مناطقة التجارة الحرة : منطقة التجارة الحرة الأوروبية *، وكذلك منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا*.[4]

- [1]- غربي هشام، مداحي محمد ، **إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية 2008-دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا** ،الملتقى الدولي الثاني حول: "واقع التكتلات زمن الأزمات"، المركز الجامعي بالوادي – الجزائر-،يومي 26 و 27 فيفري 2011 ص6.

[2]- عبد الرحمان يسري أحمد وايمان محب زكي، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية،الإسكندرية،2007 ، ص. 192 -

[3]- بلعور سليمان، **التكامل الاقتصادي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة د ا رسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية** (غير-منشورة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتو ا ره في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الج ا زئر، / 2008 2009ص27 .

* وتضم سبعة دول وهي: النمسا، فلندا، ايسلندا، ليشتنستاين، الانرويج، السويد وسويسرا والتي أنشأت بموجب معاهدة ستوكهولم عام 1995

* المكونة من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك سنة 1993

[4] -رابح خوني، رقية حساني، **اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي**، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر ،8/ 9 ماي 2004، ص ص 2-3.

وتعمل المناطق الحرة في إطار مجموعة من القواعد تتمثل في:[1]

- تحديد المساحة الجغرافية للمنطقة الحرة.
- عزلها عن باقي أقاليم الدولة من خلال إقامة الأسوار العازلة حولها
- الخضوع لسيادة الدولة،و لذلك تطبق عليها قوانين الدولة نفسها إلا إذا كان هناك قانون خاص ينظم العمل بها.
- تحديد الأنشطة المسموح بممارستها داخل المنطقة
- تعامل المشروعات التي تقام داخلها كما لو كانت مقامة خارج الحدود السياسية للدولة من الناحية الجمركية.
- تعامل البضائع التي تدخل إليها على أنها صادرات،كما تعامل البضائع التي تدخل الدولة من هذه المنطقة على أنها واردات،و لذلك تخضع هذه السلع لكافة الإجراءات الجمركية والنقدية للتعامل مع البضائع الأجنبية.

وتحقق المناطق الحرة العديد من الأهداف والفوائد لكل من الدولة نفسها والمستثمرين والمشروعات الوطنية والأجنبية وتتمثل فيما يلي :[2]

- تخفيف القيود الجمركية على حركة التجارة ، وتقليل معوقات انتقال رؤوس الأموال ، مما يوفر رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية.
- إنشاء بعض الصناعات التي تقوم بالتصدير إلى الخارج ، وتتكامل مع المشروعات الصناعية داخل الدولة.
- توفير فرص عمل للعمالة المحلية وتخفيف خدة البطالة.
- زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي من الرسوم والايجارات التي تدفعها المشروعات داخل المنطقة.
- زيادة صادرات الدولة إلى الخارج ، وتخفيف الخلل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- استقدام تكنولوجيا متطورة ، وتدريب العمالة الوطنية عليها، والاستفادة منها في تطوير الصناعة المحلية.
- العمل على زيادة استفادة الدولة من مواردها الاقتصادية أو موقعها الاستراتيجي ، والتي لا تمكنها امكانياتها المالية والتكنولوجية من الاستفادة منها.
- العمل على تنمية المناطق النائية أو الأقل تقدما ، والتي لا يقبل رجال الأعمال على الاستثمار فيها
- ضمان توفير مخزون استراتيجي من السلع ، وتجنب حدوث أزمات اقتصادية .
- تحقق رؤوس الأموال والمشروعات العاملة فوائد كبيرة من الإعفاءات والمزايا،خاصة الإعفاءات الجمركية،و إعفاءات الضرائب التي لا تتوافر للمشروعات التي تعمل خارج هذه المناطق الحرة.
- تسويق إنتاج المشروعات في أسواق الدول المجاورة.
- الاستفادة من الأيدي العاملة أو مستلزمات الإنتاج الرخيصة في بعض الدول،بما يحقق خفضا لتكاليف وأسعار المنتجات ويرفع القدرة التنافسية لهذه المشروعات.

---

[1] -باشا أحمد ، **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيزعلى مناطق التجارة الحرة**، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر ،8/ 9 ماي 2004 ، ص 2.

[2] -باشا أحمد ، مرجع سابق ، ص ص 2-3.

- الاستفادة من البنية الأساسية التي تقوم الدولة بتوفيرها لهذه المشروعات في المناطق الحرة، بما يساعد على تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الأرباح.
- زيادة الأرباح الإجمالية للمشروعات من خلال توسيع نشاطها للعمل في الصناعات المغذية والمتكاملة مع نشاطها الأساسي في هذه المناطق.

أما المشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التجارة الحرة عادة،إعادة التصدير، وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة، والتي تنتج نظرا لإبقاء دول المنطقة على معدلات مختلفة للرسوم الجمركية في التجارة مع الدول غير الأعضاء فيها، ويحدث انحراف التجارة بقيام بعض الدول ذات التعريفات الجمركية المنخفضة باستيراد المنتجات من دول خارج المنطقة، وتصديرها إلى الدول الأعضاء ذات التعريفات الجمركية المرتفعة على واردات هذه المنتجات من الخارج[1] ، وبهذا تستفيد الدول غير الأعضاء في المنطقة، من الإعفاء الجمركي القائم بين دولها، ولذلك اتفق في هذا المجال على ترسيخ ما يسمى قواعد المنشأ، والتي من خلالها تتفق الدول الأعضاء على تحديد نسبة من القيمة المضافة الضرورية للمنتج، تبين أنه إنتاجا وطنيا حقيقيا يمكن تصديره إلى الدول الأعضاء[2].

3. **الاتحاد الجمركي(Customs Union (CU:**[3]

يعد الاتحاد الجمركي شكلا من أشكال التكامل الاقتصادي وهذا الشكل يحاول أن يعالج عيوب منطقة التفضيل الجمركي و منطقة التجارة الحرة وفيه تلغى الرسوم والحواجز الجمركية فيما بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية بين أعضاء منطقة التكامل إزاء العالم الخارجي وبذلك تتحقق حرية انسياب السلع بين الدول الأعضاء.

ولا ينطوي الاتحاد الجمركي على حرية انتقال الأشخاص أو رؤوس الأموال، بمعنى آخر أن الاتحاد الجمركي هو دمج للأقاليم الجمركية للدول الأعضاء فيه بحيث تصبح إقليما جمركيا واحدا، وكمثال على هذا الشكل نذكر الاتحاد الجمركي لدول البينيلوكس (هولند، بلجيكا، لوكسمبورغ) الذي تأسس عام 1947.

ومما سبق يمكن تلخيص العناصر الأساسية للاتحاد الجمركي في النقاط التالية:[4]

- توحيد القانون الجمركي، والتعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجي.
- توحيد الحدود الجمركي، والإقليم الجمركي تجاه العالم الخارجي.
- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في الاتحاد وفق نسبة يتفق عليها دول الأعضاء في الاتحاد.

---

[1]-محمد عبد المنعم،أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999، ص225.

[2]-عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية:من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز**، الدار الجامعية،الاسكندرية ،2005، ص18.

[3] - رواق خالد، **أثر أزمة الديون السيادية على و اقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية**، مذكرة ماجستير "غير منشورة"، جامعة بسكرة، بسكرة، 2012/ 2013، ص 9.

[4]- محمد توفيق عبد المجيد ،**العولمة والتكتلات الاقتصادية إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرين** ،دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر،2013،ص 112.

وبناءا على ماسبق فالاتحاد الجمركي يتفق مع منطقة التجارة الحرة في إلغاء القيود الجمركية، وتحقيق التحرير التجاري بين الدول الأعضاء،[1]ويتميز عن منطقة التجارة الحرة فيما يلي:[2]

- لا يواجه مشكلة إعادة التصدير التي تواجهها منطقة التجارة الحرة ، وما ينجم عنها من احتمالات انحراف التجارة،نظرا لفرض تعريفة جمروكية موحدة إتجاه كافة الدول خارج الاتحاد.
- كما أنه يقيد أي دولة في عقد اتفاقات تجارية مع العالم الخارجي دون موافقة باقي الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي.

4. **السوق المشتركة Common Market (CM) :**

بالإضافة إلى حرية حركة السلع فيما بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي فانه يتم إلغاء القيود على انتقال عناصر الانتاج كالعمل ورأس المال فيما ين الدول الأعضاء وعلى ذلك تكون الدول الأعضاء سوقا واحدة يتم في اطارها انتقال عناصر الانتاج من السلع والأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تامة كوسيلة لإعادة توزيع عناصر الانتاج وتحقيق مبدأ الكفاية القصوى في استغلال الموارد الاقتصادية في ظل آلية السوق ومن أمثلة ذلك السوق الأوروبية المشتركة التي تأسست على اثر معاهدة روما 1957م.[3] وفي المنطقة العربية تم الاتفاق على إنشاء سوق عربية مشتركة وهذا سنة1964 .

5. **الاتحاد الاقتصادي(Economic Union (EU أو الوحدة الاقتصادية "Economic Unit :**

في هذه الدرجة التكاملية لا يقتصر الأمر على إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات و انتقال عناصر الإنتاج، و توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي .إنما يشمل الاتحاد الاقتصادي توحيد السياسات الاقتصادية و المالية للدول الأعضاء وذلك بغرض إقامة هيكل متكامل ، ولإزالة التباين في تلك السياسات بين الدول المتكاملة[4].

6. **الاتحاد النقدي** : يختلف الكثير من الباحثين حول الاتحاد النقدي كأحد مراحل التكامل الاقتصادي، حيث يعتبره البعض إجراءا من إجراءات توحيد السياسات الاقتصادية و المالية التي تتم على مستوى المرحلة السابقة-الاتحاد الاقتصادي -و يتم ضمن هذه المرحلة تنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بين الدول الأعضاء حيث يتم[5]:

- تأسيس عملة موحدة بين الدول الأعضاء في الإتحاد.
- تبني سياسة نقدية موحدة داخل الاتحاد.
- تأسيس بنك مركزي يشرف على تنفيذ السياسة النقدية.

إن قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة ضمن هذه المرحلة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الدول بتوحيد سياساتها النقدية ، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء

---

[1]-السيد محمد أحمد السريتي،**اقتصاديات التجارة الخارجية**،دار الرؤية ، القاهرة،2009، ص177.

[2]- ياسر مرزوقي،بوثلجة جمال،**الاتجاهات الحديثة للتكامل الاقتصادي-تحليل تكتل النافتا (NAFTA)**"،المؤتمر الدولي الثامن حول:إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ،يومي 7-8 ماي 2013 ،ص5.

[3]بوصبيع رحيمة،**التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي**،مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر بسكرة،2010-2011،ص7.

[4]- زنودة منى ، مرجع سابق، ص39.

[5]- المرجع السابق، ص ص39-40.

وتحرير تجارتها السلعية فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر.و من الأمثلة البارزة لهذه الدرجة من التكامل هو الاتحاد النقدي الأوربي .

7. الاندماج الاقتصادي الكامل Total Economic Integration

كما يسمى بالاندماج الاقتصادي ، و يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية و المالية و الاجتماعية ، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة، فإنه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاية الاقتصادية وغالبا ما يجمع ندا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه حيث يعتبره منظرو ن التكامل اللبنة الأساسية المهدة لإنشاء التكامل السياسي .كما يمكن القول أنه في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها ، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات تعمل كل دولة عضو على تقليص سلطاتها الذاتية في هذه المجالات لصالح السلطة الإقليمية المخولة بذلك.[1]

ثالثا : أهداف التكامل الاقتصادي

تكمن دوافع الدول التي تريد إقامة تكامل إقتصادي فيما بينهما إلي إيمانها بالأهداف و المزايا التي سوف تحققها من وراء مشروعها التكاملي، وتعتبر المكاسب المشتركة من إحداث تكتل إقتصادي ما هي قوة الدفع الحقيقية لهذه الدول للتغلب على المشكلات والعقبات التي تواجهها وإقناع الرأي العام الداخلي بمدى أهمية هذه المكاسب وضرورة الإلتزام بمتطلباتها. وقد تختلف أسباب تكوين تكتل إقتصادي من دولة إلى أخرى، غير أنه توجد عدة عوامل يمكن أن تشكل في مجموعها دوافع تكوين تكامل الاقتصادي يمكن إيجازها في النقاط التالية:[2]

- **توسيع حجم الأسواق وتحقيق وفرات الحجم:** تعاني اقتصاديات الدول خاصة الرأسمالية من مشكل ضيق الأسواق وصعوبة تصريف منتوجاتها، فتلجا إلى التكامل لتصبح أسواقها أوسع تشمل جميع الدول الأعضاء ويترتب عن ذلك زيادة إنتاج المشروعات لمقابلة الزيادة في الطلب على منتوجاتها، وبالتالي تشغيل الطاقات المعطلة وغير المستغلة كما يؤدي إلى تحقيق وفورات الحجم الكبير.[3]

- **تحسين معدل وشروط التبادل التجاري:** يترتب على إزالة الرسوم الجمركية داخل المنطقة التكاملية إنخفاض أسعار صادرات كل دولة عضو إلى باقي الدول الأعضاء، و بالتالي يزيد الطلب في كل دولة على صادرات باقي الأعضاء فيزيد بذلك معدل التبادل التجاري داخل منطقة التكامل .وهو ما تدل عليه الزيادة الحادة في الصادرات الصناعية المكسيكية في أعقاب إبرام إتفاق

---

[1]- زنودة منى ، مرجع سابق، ص 40.

[2]- بوجلخة إبراهيم ،دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية،-دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية-، مذكرة ماجستير" غير منشورة"،جامعة بسكرة،، 2012، 2013،ص ص11.

[3]- مقدم عبيدات، **التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه دولة "غير منشورة"، جامعة الجزائر، جوان 2002 ،ص34

التجارة الحرة لأمريكا الشمالية[1]، ويعمل التكامل الاقتصادي على تمكين الدول الأعضاء من تحديد وتعديل شروط التبادل التجاري فيما بينها وبين العالم الخارجي وفقا لمصالحها الخاصة.[2]

- **الأثر الإنتاجي للتكامل** :وهو خلق التجارة، والذي يؤدي إلى زيادة رفاهية الأعضاء كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات، ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات الأقل كفاءة.[3]

- **الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي**: حيث يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها.[4]

- **تحسين مناخ الإستثمار**:إن تكوين التكتلات الإقتصادية من شأنه أن يشجع الاستثمار الوطني والأجنبي على السواء فتشجيع الإستثمارات الوطنية يحدث كنتيجة للانخفاض المتوقع في كتاليف الإنتاج وزيادة المنافسة الاقتصادية وإتساع السوق،كما أن الدول الأجنبية المتضررة من قيام التكتل سوف تحاول الاستثمار في إحدى الدول الأعضاء لإنتاج السلع التي كانت تصدرها لها قبل قيام التكتل إلى باقي الأعضاء الآخرين.

- **زيادة المنافسة** :يؤدي التكامل إلى تنشيط المنافسة بين المشروعات الإنتاجية المتماثلة في الدول المتكاملة مما يساهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية لها، وتخفيف حدة احتكار السوق الداخلية من قبل وحدة، أو وحدتين إنتاجيتين في كل دولة من الدول المتكاملة على حدى.[5]

- **العمل على الاستفادة أكثر من اليد العاملة وتخفيض نسبة البطالة**: وهذا عن طريق فتح المجال لحرية انتقال العمالة والهجرة ما بين الدول الأعضاء، مما يزيد من الاستفادة من اليد العاملة المدربة الماهرة في شكل أفضل لتقسيم العمل الذي يطبق في إطار التكامل الاقتصادي.[6]

- **تدعيم المركز التفاوضي**:يتيح تكوين تكامل إقتصادي بين مجموعة من الدول إلى تدعيم المركز التفاوضي لهذه الدول، لأنها تتفاوض من منطلق تكتل واحد وليس كدول متفرقة وذلك نتيجة إتساع السوق و كبر حجم صادراتها وواردتها واستخدام ذلك للحصول على تفضيلات من الدول غير الأعضاء. بالإضافة إلى تحسين وتدعيم قدراتها التفاوضية على مستوى المفاوضات التجارية متعددة الأطراف .أي إستعمال قوة التكتل الاقتصادية كورقة ضغط خلال مفاوضات تحرير التجارة العالمية في اطار المنظمة العالمية للتجارة.

- **تسهيل عملية التنمية الاقتصادية**:وهذا ما يسعى إليه التكامل الاقتصادي من إمكانيات متمثلة في توسيع حجم السوق وتوفير اليد العاملة والتقليل من تكاليف الاستثمار والزيادة في عوائدها.[7]

---

[1]- بوجلخة إبراهيم ، مرجع سابق،ص09.

[2]- مقدم عبيدات، مرجع سابق، ،ص34.

[3]- فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية** ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص49.

[4]- بوشول السعيد،**مقتضيات الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي و آثاره على اقتصاديات الدول الخليجية**، أطروحة دكتوراه" غير منشورة"،ورقلة،2014/ 2015،ص4.

[5]- -نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية،2007 ، ص25 .

[6]- مقدم عبيدات، مرجع سابق، ،ص34

[7]- بوجلخة إبراهيم ، مرجع سابق،ص10.

وتجدر الإشارة أن الدوافع الاقتصادية للتكامل، تختلف باختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول المندرجة ضمن إطار التكامل، فتسعى الدول المتقدمة من خلاله إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الاقتصادية، الناتجة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، ولأن الهياكل الاقتصادية لهذه الدول عادة ما تتسم بالاستقرار لعقود طويلة، فإن أي تغيير يطرأ على هذه الهياكل استجابة لبرامج التكامل يكون له أثر ايجابي على الأداء الاقتصادي بوجه عام.

في حين أن الدول النامية لا تحقق هذه المكاسب بالقدر نفسه من الفعالية والديناميكية التي يفرزها التكامل الاقتصادي، كما أن عوائد الكفاءة ليست بالحجم نفسه الذي هو عليه في الدول المتقدمة، وهذا لأن الهياكل الصناعية لهذه الدول صغيرة بالنسبة لحجم الاقتصاد ككل وبالنسبة لخطط التنمية بوجه خاص، كما أن المكاسب الساكنة من خلال تسهيل تدفق التجارة تعد أيضا صغيرة نسبيا.[1]

بالاضافة إلى هذه الدو افع الاقتصادية هناك بعض الدوافع غير إقتصادية تدفع بالدول إلي التكامل الاقتصادي فيما بينها وهذه الدوافع تأخذ الصبغة السياسة ومن أهم هذه الدوافع:

- تفادي الخلافات والنزاعات الحدودية بين الدول المتجاورة، وتقوية الروابط الاقتصادية فيما بينها عن طريق التكامل الاقتصادي، كما حدث ذلك في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية منذ التوقيع على معاهدة روما سنة 1957 والتأسيس لقيام الاتحاد الأوروبي.

- تحقيق الوحدة السياسية، خاصة إذا كانت هذه الدول متجاورة، تتمتع بعلاقات ثقافية و اجتماعية وتاريخية عميقة، ولذلك قد يتمثل التكامل الاقتصادي أول الخطوات نحو الوحدة السياسية.

- قد يكون الهدف من وراء التكتل الاقتصادي الرغبة في تكوين وحدة عسكرية بين الدول الداخلة فيه في مواجهة العالم الخارجي، ومن أمثلة ذلك ما نادى به المفكرين الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية لقيام وحدة أوروبية أساسها اقتصادي وأهدافها عسكرية سياسية في مواجهة القوى العالمية.[2]

- أما الأهداف الإجتماعية للتكامل الإقتصادي فتتمثل في رفع المستوى العلمي والثقافي لموطني دولة معينة، نتيجة دخولها في نموذج تكاملي مع دولة أكثر تقدمًا منها، كما يؤدي التّكامل إلى تضافر الجهود المالية والعلمية والبشرية، وتستخيرها في البحث والتطوير الذي يشمل جميع جوانب الحياة، بما يحّقق مصلحة شعوب هذه الدّول، كما يعمل على إعادة توزيع السكان في الدّولة المعنية بالتّكامل، فينتقل السكان من المناطق الأكثر اكتظاظًا إلى المناطق الأقل سكانًا، ويؤدي أيضا إلى حل المشكلات التي لا تعنى بها دولة بمفردها بل هي مشكلات مطروحة على المستوى العالمي، مثل المشكلات البيئية، وهذا ما حدث على مستوى الإتحاد الأوروبي من خلال الدّول ذات المستويات العليا مثل الدانمارك وألمانيا وهولندا، التي تصدر قواعد لكل الأعضاء في الإتحاد، خاصة بحماية البيئة وتلزمها بتنفيذه.

---

[1]- أسامة المجذوب، **العولمة والاقليمية:مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية-**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص54.

[2]- عبد العزيز هيكل، **الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية**، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1976، ص132

رابعا: آثار التكامل الإقتصادي

1. **الآثار الساكنة**

- **<u>خلق التجارة :(الأثر الإنشائي)</u>** : و يقصد بذلك خلق (إنشاء) مبادلات بين الدول الأعضاء في الإتحاد ، و يتمثل هذا الأثر تحديدا في الإستعاضة عن الإنتاج غير الكفء لصالح الإنتاج ذي الكفاءة الأعلى و التكلفة الأقل ، أي انتقال مراكز الإنتاج من المصدر المحلي مرتفع التكلفة (قبل إنشاء الإتحاد) إلى مصدر منخفض التكلفة في أحد البلدان الأعضاء (بعد إنشاء الإتحاد) ، بسبب تخصص كل بلد بالمنتجات التي يتمتع بميزة نسبية في إنتاجها و بالتالي زيادة الإنتاج و التجارة ، نتيجة لاتساع السوق في أعقاب التكامل أمام منتجات كل دولة ، و هذا مفيد (أثر إيجابي) لدول الإتحاد و للعالم ككل لأنه يؤدي إلى الإقتراب من التخصص الأمثل للموارد ، وعلى الرغم من هذه الحالة التي تعد إيجابية ، عموما ، فهي تنطوي على أثرين سلبيين هما :

- احتمال وجود مصدر آخر للإنتاج اقل تكلفة خارج الإتحاد .

- تضرر بعض الأعضاء و بخاصة في الأجل القصير ،ذلك أن المنتج الأقل سيخسر و ينسحب من السوق لصالح المنتج الأعلى كفاءة [1].

- **<u>تحويل التجارة (الأثر التحويلي)</u>** : و هي تعبير عن عكس الحالة الأولى فهي تعني التحول من مصادر للمنتجات منخفضة التكلفة إلى مصدر للمنتجات مرتفعة التكلفة و ذلك نتيجة تزايد الحماية الممنوحة للمنتجين المحليين عن طريق فرض التعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجي و عادة ما يكون هذا التحول في اتجاه زيادة التجارة بين الدول أعضاء الإتحاد الجمركي على حساب تجارتها مع الدول الخارجية التي تتجه للإنخفاض و بهذا المعنى فإن أثر تحويل التجارة يكون سلبيا على الإنتاج و بالتالي تنقص الرفاهية الإقتصادية للدول الأعضاء [2]

2. **الآثار الديناميكية** : بالإضافة إلى ما يحققه الإتحاد الجمركي من آثار ساكنة هناك آثار ديناميكية تتمثل في : زيادة درجة المنافسة ، توسيع نطاق السوق.

- **اتساع نطاق المنافسة** : تعد الزيادة في درجة المنافسة داخل دول الإتحاد مع إزالة التعريفة الجمركية من أهم المكاسب أو المزايا الديناميكية الناجمة عن الإتحاد الجمركي ، ففي ظل الحماية الجمركية يتمتع المنتجون – خاصة المحتكرون أو الذين يتمتعون بنفوذ احتكاري – بمزايا تحول دون زيادة الكفاءة أو تخفيض التكاليف و الأسعار ، أما عند تكوين الإتحاد الجمركي و إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء تشتد المنافسة مما يدفع المنتجون في كل الدول الأعضاء إلى رفع الكفاءة لمواجهة خطر المنافسة أو الإندماج أو الخروج من حلبة المنافسة [3] ، يضاف إلى ذلك أن زيادة حدة المنافسة و اتساع نطاقها داخل منطقة التكامل قد يدفع بحكومات الدول الأعضاء إلى إعادة النظر في سياسات الدعم المختلفة التي تقدمها للوحدات الإنتاجية المتعثرة لأن هذه السياسات – في ظل تصاعد حدة المنافسة –من شأنها إعاقة

---

[1] -علي القزويني ، **التكامل الإقتصادي الدولي و الإقليمي في ظل العولمة** ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ،2004.

[2] -ايمان عطية ناصف ، مرجع سابق ،ص: 206.

[3] - سهير محمد السيد حسن ، محمد محمد البنا ، مرجع سابق ، ص ص:229-230.

الوحدات الإنتاجية غير الكفء عن الدخول إلى حلبة المنافسة مع الوحدات الإنتاجية الموجودة بالدول الأعضاء الأخرى في منطقة التكامل .[1]

- **اتساع نطاق السوق** : يؤدي الإتحاد الجمركي إلى خلق التجارة أو تحويلها من خلال تعميق التخصص و من ثم الإنتاج والتسويق على نطاق واحد ، مما يحقق للمنتجين المزيد من الوفورات الناجمة عن الحجم و الإنتاج الكبيرين ، و هكذا يؤدي الإتحاد الجمركي إلى توسيع السوق أمام المنتجين مما يساعدهم على تخفيض التكاليف والإنفاق على البحث و التطوير و الذي كان يحول دونها صغر حجم أسواق الدول الأعضاء كل على حدة [2] ، و نمو حجم السوق قد يؤدي إلى توقع زيادة الأرباح في المستقبل و هو ما يعمل على إنعاش الإنفاق الإستثماري ، يضاف إلى ذلك أن المنشآت في الدول غير الأعضاء في منطقة التكامل قد تلجأ إلى إقامة فروع لها في منطقة التكامل و هو ما يعمل على جذب رؤوس الأموال إلى داخل المنطقة [3].

خامسا: الاقليمية الجديدة

1. تعريفها

- تعرف الإقليمية الجديدة بأنها سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض.[4]
- إن الاقليمية الجديدة :هي تمحور مجموعة من الدول النامية حول احدى دول المركز، وبالتالي تعيد صورة الاقليمية المتمحورة حول دول المركز الاستعماري لكن هذه المرة على نحو طوعي لا قسري، وبالتالي هي تختلف عن التكامل الاقليمي بالمعنى التقليدي الذي يكون بين مجموعة من الدول المتقاربة في أوضاعها الاقتصادية.وبذلك نشأت ترتيبات اقليمية من نوع جديد تلتف فيه مجموعة من الدول النامية حول دولة متقدمة أو مجموعة من الدول تتولى قيادة المجموعة، وهو ما يجعلها تجمعا بين اقليمين أو أكثر وليس لإقليم واحد بالمعنى التقليدي، أي أن المعيار فيها هو تباين مستويات النمو أملا في زيادة القوة التصديرية البينية ،لذلك فإن مثل هذه التجمعات لا تستهدف تحقيق وحدة بين أعضائها ، نظرا لأنها تجيز التمايز في الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، بينما الأطراف المتقدمة ليست على استعداد لتحمل أعباء تحقيق تجانس اجتماعي مع الأطراف الأقل نموا، وبالتالي فإنها تضع حدودا على عمليات انتقال البشر،[5]وبالتالي فهي تحاول ايقاف الهجرة لها من الدول الأقل تقدما*. وفي هذا الصدد وبرغم من خلو الاتفاقات المنظمة للتكامل بصيغتها الجديدة من بنود تنظيم انتقال عنصر العمل يعزى إلى نسب البطالة في الكثير من الدول المتقدمة التي تعتبر القاطرة في هذه الاتفاقات ومخاوف هذه الدول من تعميق المشكلات الاجتماعية الناجمة عن هجرة العمالة ، لجأت الدول المقننة للاقليمية الجديدة إلى تحرير حركة رؤوس الأموال من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر لخلق مشاريع

---

[1] - محمود يونس ، مرجع سابق ، ص:156.

[2] -سهير محمد السيد حسن ، محمد محمد البنا ،مرجع سابق ، ص:230

[3]-محمود يونس ، مرجع سابق ، ص:157.

[4]-علاوي محمد لحسن، **الإقميمية الجديدة : المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي**،مجلة الباحث، عدد7،جامعة ورقلة، الجزائر، 2010/2009، ص109.

[5]-عقبة عبد اللاوي ، مرجع سابق، ص74.

*تجدر هنا الاشارة إلى أن الباب مفتوح للهجرة اتجاه الدول المتقدمة بالنسبة للكفاءات والعمالة الماهرة والفنية ، بل أبعد من ذلك فإن الدول المتقدمة تقدم العديد من الحفزات والاغراءات من أجل استقطاب الكوادر والأدمغة والاستفادة من مؤهلاتهم والاستغلال الأمثل لهذه الطاقات ، وهو ما أدى إلى إثارة اشكالية هجرة الأدمغة من دول الجنوب بإتجاه الشمال-عقبة عبد اللاوي، مرجع سابق، ص77.

استثمارية تمتص الفائض في قوة العمل في الدول النامية،[1] إذ أن انتقال العمل لا يستلزم بالضرورة انتقال العمال باعتبار أن العمل يمكن أن يتدفق دوليا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر ، المساعدات الدولية لدعم الاستثمار ، القروض والهبات والتعويضات الدولية، باعتبار أن كل ذلك سيسهم في خلق مناصب شغل جديدة تمكن من امتصاص الفائض من العمالة.[2]

خامسا: أسباب ودو افع ظهور الاقليمية الجديدة

ويمكن اختصارها في النقاط التالية:[3]

- فشل أغلب تجارب التكامل التقليدي بين الدول النامية وعجز تحقيقها على أرض الواقع وبقاء هذه التجارب تحت سقف المرتجى منها.
- تنامي ظاهرة" العولمة "وما نتج عنها من تغيرات جذرية في طبيعة العلاقات بين مراكز اتخاذ القرار ,ومن ثم في العلاقات بين المنشآت وبين الدو ل . فقد أدى تسارع وتيرة" الثورة التكنولوجية "إلى رفع درجات التقارب بين مختلف أجزاء العالم . وقد أدى تراكم التطور التكنولوجي وتسارعه وثورة المعلومات والاتصالات وتعاظم تدويل عمليات الإنتاجية إلى خروج المنشأة من نطاق الاقتصاد القطري إلى الاقتصاد العالمي في شكل عابرات للقوميات.
- بروز ظاهرة الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية أدى بالقطبين المتصارعين إلى البحث على أكبر قدر ممكن من الحلفاء ومراكز نفوذ اقليمية ودول حليفة تقبل باقإمة قواعد عسكرية على أراضيها أو على الأقل اتخاذ مواقف الحياد في بعض القضايا العادلة والتي يعتبر فيها الحياد تحيزا. [4]
- التخلص من أسلوب المعونات الذي طالب به المجتمع الدولي في الستينات، والادعاء بأنهأن الأوان للتحول من المعونات بما تعنيه من عطاء دون أخذ إلى أسلوب التعامل الاقتصادي المتبادل وهوما أطلق عليه الأخذ بمدأ المشاركة ، الذي يفترض أن جميع الأطراف تقف على قدم المساواة.
- استكمال أوربا بناء اتحادها الجمركي وتوجهها نحو تحقيق السوق الأوربية المشتركة في منتصف الثمانينات والتطلع نحو إقامة الإتحاد الاقتصاد ي , وتزايد سياستها الحمائية مما أثار مخاوف الدول الأخرى وتسارع العديد من الدول الأوربية إلى طلب الانضمام إلى الإتحاد الأوربي .وتوجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة منطقة التجارة الحرة مع كندا ثم انضمام المكسيك وتكوين النافتا، بل تعزز هذا الاتجاه في الفكر السياسي الرسمي للإدارة الأمريكية الذي يرى في مناطق التجارة التفضيلية تحفيزا على التحرير التنافسي بين دول وتكتلات العالم المختلفة , بل إن إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الثاني ترى في هذا الأسلوب منهجا بديلا لتحرير التجارة الدولية بحيث تتنافس الدول لفتح أسواقها لمنتجات دول أخرى[5].
- تأخر وطول مفاوضات الجات :إن تأخر مفاوضات الجات للإعلان عن المنظمة العالمية للتجارة ، زامنته ترتيبات إقليمية على مستوى الإقليمي وغير الإقليمي ، منها الاتحاد الأوروبي ذا طابع إقليمي، و النافتا الذي يتسم انه تكتل بين دول متقدمة وأخرى نامية، مما استوجب على الجات مراعاة هذه الترتيبات، ضمن مواد ترتب من خلالها الاستمرار في هذه

---

[1]-عقبة عبد اللاوي ، مرجع سابق، ص77.

[2]-نور الدين جوادي، **قراءة نقدية في أطروحتي القطع والتقاطع للدكتور أمير السعد**، مجلة المستقبل العربي،العدد 356 ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ، أكتوبر 2008، ص56.

[3]- عقبة عبد اللاوي ، مرجع سابق، ص ص 80-82.

[4]-جلطي غالم ، بن منصور عبد الله، **اشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي** ،الملتقى الوطني الأول حول :الاقتصاد الجزائري في الألفية الثانية ، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 22/21ماي 2002، ص 3.

[5]-سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص52

الترتيبات دون تجاهل قوانين التي نصت عليها المنظمة التجارة العالمية ضمن المواد التي تخص التكتلات الإقليمية منها المادة24 .*

- أدى انتشار نظم التحرير الاقتصادي في معظم الدول النامية إلى حدوث تقارب في الفكر الاقتصادي خاصة السياسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية و السياسات التجارية بما فيها التكتلات الإقليمية، كما أدى الاجتماع المتعاظم للاستراتيجيات الاقتصادية ذات المسار التحرري إلى تراجع سياسات الإحلال محل الواردات لمصلحة تحرير السوق كشرط مسبق لنجاح التكامل الإقليمي.[1]
- ضغوط المديونية دفعت بالدول النامية إلى إعادة النظر في منهج الاحلال محل الواردات، الذي انتقل تطبيقه من المستوى القطري إلى النطاق الاقليمي، ليس فقط بسبب المأزق التي تعرضت لها بل لحاجتها الماسة إلى تعزيز صادراتها إلى العالم المتقدم –والحصول على تسهيلات لا تمنح لبلدان أخرى ولا سيما إتاحة امكانية وصول منتجاته إلى الأسواق على نحو أفضل –لتستطيع سداد ما استحق عليها من خدمة الديون ، في وقت تصاعدت فيه الدعوة إلى تقليص معدلات الحماية.
- دخول التكتلات الاقتصادية الكبرى مرحلة نوعية ارتباطا باستنفاذ مهماتها الداخلية باعتبار هذه الأخيرة استكملت مهامها التاريخية –مرحلة الارتكاز الجغرافي- وبدت الحاجة ملحة للارتقاء إلى مستوى فوق جغرافي. أكثر شمولية.
- القضاء على ظاهرة الهجرة بجميع أشكالها من خلال توفير الظروف الاجتماعية الملائمة للعيش الكريم في البلدان النامية ومحاربة الجريمة المنظمة لتوفير أجواء أمنة، وكذلك القضاء على الأسواق الموازية والاقتصاد غير الرسمي والمتاجرة في المخذرات وتبييض الأموال.[2]
- تفكك الاتحاد السوفياتي وتحول دول وسط وشرق أوروبا من اقتصاديات قائمة على التخطيط إلى اقتصاديات تعتمد على عمل قوى السوق، وعقدها لاتفاقيات انتساب(مشاركة) مع الاتحاد الأوروبي.[3]

سادسا: الفرق بين الاقليمية الجديدة والتقليدية

يتضح مما تقدم أن –الاقليمية الجديدة – تطرح بديلا للمنهج التقليدي وفيما يلي سوف نبين أهم نواحي التباين بين الصيغة التقليدية والبديلة للتكامل الإقليمي بالارتكاز على الأبعاد التي يصاغ بموجبها المنهج التقليدي:[4]

النطاق الجغرافي: حسب الصيغة التقليدية للتكامل فإنه يضم دولا متجاورة جغرافيا. لكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإنه ليس من الضروري أن يكون بين دول متجاورة، ولكن قد يكون بين إقليم أو أكثر متجاورين.

الخصائص الإقليمية: يتطلب قيام التكامل حسب المنهج التقليدي قدرا كبيرا من التجانس والتقارب الاقتصادي لأن ذلك يؤدي إلى مزيد من خطى التقارب بين إطار التكتل، أما المنهج الجديد فإنه لا يتطلب ذلك بل على العكس تماما فإنه يقوم بين أعضاء تتباين مستوياتهم الاقتصادية ويعتمد على وجود أعضاء متقدمين يتولون قيادة التكتل.

الخصائص الاجتماعية والثقافية: ترى الصيغة التقليدية للتكامل أن هناك ثقلا للعوامل الاجتماعية والثقافية في التقارب، ويعطي التنديد بالصراع الإقليمي قدرا من الوجاهة يسهل تقبل إحلال التفاهم والتقارب محل التنابذ والتصارع، حتى بلوغ الهدف النهائي من التكامل وهو الوحدة. وعلى عكس ذلك نجد الصيغة الجديدة تسمح للتكامل أن يقوم بين أعضاء لهم ثقافات متباعدة وتسمح بالخصوصيات وتعتمد على تبادل التفاهم بين أعضائها.

---

* المادة : 24 من اتفاقية الجات لسنة 1994 هذه المادة معنية بتشكيل مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية وكيفية إزالة التعريفات الجمركية فيما بين الدول الأعضاء،وعمل تعريفة موحدة والإعلان عن مناطق التجارة الحرة،الاتحادات الجمركية وكيفية تسوية المنازعات.

[1]-علاوي محمد لحسن، مرجع سابق، ص112.

[2]- جلطي غالم، مرجع سابق، ص8.

[3]-شريط عابد، مرجع سابق، ص80.

[4]-عقبة عبد اللاوي، مرجع سابق، ص ص 76-78.

الدوافع السياسية: فإن الدوافع السياسية للصيغة التقليدية هي تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب، لأن هذا الشكل ظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية. أما الصيغة الجديدة للتكامل وبسبب اختلاف الظروف الدولية التي ظهرت فيها عن ظروف المنهج التقليدي، نجد دوافعها السياسية تركز على دعم الاستقرار السياسي.

تحرير التجارة: في هذا الجانب نجد الصيغة التقليدية تأخذ شكل اتفاقيات تفصيلية تبدأ بمنطقة التجارة التفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي، أما الصيغة الجديدة فإنها تأخذ شكل مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها الدول المختلفة في مقوماتها.

تحرير عناصر الإنتاج: نركز هنا على عنصر رأس المال وعنصر العمل. ففي حين نجد الصيغة التقليدية بأن تحرير رأس المال يتم تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي. وبالنسبة لتحرير عنصر العمل يؤجل لمرحلة وسطية، السوق المشتركة، ويستكمل عند الاتحاد. ولكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإن تحرير رأس المال يفرض منذ البداية بشكل حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأعضاء الأقل تقدما، بينما عنصر العمل فإنه وفق هذه الصيغة غير متاح للدول الأقل تقدما.

عدم اشتراط المعاملة بالمثل: حسب الصيغة التقليدية فإن ذلك مجاز لصالح الدول الأعضاء الأقل تقدما في التكتل، لكن في الصيغة الجديدة فإن هذا الشرط غير مجاز فيها واستبدل ذلك بتعويض الدول الأعضاء الأقل تقدما.

نطاق التجارة: الأساس في الصيغة التقليدية هو للمنتجات الصناعية، وذلك بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي، بينما في الصيغة الجديدة نجد أن نطاق التجارة فيها أوسع بحيث يشمل السلع والخدمات مع التركيز في هذه الصيغة على تعزيز التصدير.

تنسيق السياسات: حسب الصيغة التقليدية فإن تنسيق السياسات يتم بشكل تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي، ولكن الصيغة الجديدة فإنها تعطي وزنا أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدما.

الدعوى والتوجيه: نجد دعوى وتوجيه التكامل في الصيغة التقليدية يعود إلى السلطات الرسمية في الدول الأطراف، فإن تلك الدعوى في الصيغة الجديدة تعود إلى قطاع الأعمال والشركات عابرة القوميات.

المرحلة النهائية: نجد بأن الهدف النهائي لصيغة التكامل التقليدية تتمثل في الوصول إلى وحدة اقتصادية على أمل أن تنتهي بوحدة سياسية، بينما تقوم الصيغة الجديدة للتكامل على مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال.كما تركز الصيغة التقليدية على تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما الصيغة الجديدة فإنها تعتمد على الالتزام بحرية قوى السوق ومنح حرية دخول الاستثمار المباشر.